# الفصل الثالث

# قضية الركائز والعمليات الفنية فى المكتبات العربية

تناولنا فى الفصل الثانى مفاهيم التنظيم ودلالاته وعناصره وأهميته. ونتناول فى هذا الفصل هذا الموضوع المهم من زاوية أخرى هى زاوية الركائز والأدوات الفنية (التقنينات Codes) التى يعتمد عليها التنظيم، وهى الأدوات التى تعتمد عليها المكتبات فى العمليات الفنية من فهرسة وتصنيف ورؤوس موضوعات.

وقد ارتبطت نشأة علم المكتبات فى الخارج، وفى الولايات المتحدة بصفة خاصة، بنشأة أو وضع الأدوات الفنية التى تمثل أساس العمل فى المكتبات. وقد ذكرنا من قبل أن عام ١٨٧٦، الذى يعد بداية أو نشأة علم المكتبات فى العصر الحديث، هو نفسه العام الذى وضعت فيه الأدوات الفنية، حيث أصدر ديوى أول طبعة من تصنيفه، وأصدر كتر قواعده للفهرس القاموسى، ولمداخل المؤلف والعنوان؛ أى أن كل التقنينات اللازمة للعمل قد وضعت أسسها فى سنة واحدة.

ونركز فى هذا الفصل على الركائز والتقنينات الفنية فى بلادنا العربية.

إذا جاز لنا أن نؤرخ لبدء دراسات المكتبات والمعلومات فى الوطن العربى بإنشاء أول دراسة متخصصة فى هذا المجال على المستوى الجامعى لأمكن أن نقول أن هذه الدراسات بدأت فى وطننا العربى منذ ما يقرب من خمسين سنة. وهى فترة ليست قصيرة. وقد تلا ذلك إنشاء أقسام متعددة فى أرجاء الوطن العربى كافة، وكثر المتخصصون القائمون بالتدريس فى تلك الأقسام فى جميع مجالات المكتبات والمعلومات، كما كثرت البحوث والدراسات والترجمات، بحيث أصبح لدينا إنتاج فكرى كبير يغطى مجالات المكتبات والمعلومات جميعا.

والمكتبات فى وطننا العربى أقدم بكثير من نشأة علم المكتبات بالمفهوم الحديث. ونحن بطبيعة الحال لا نتحدث هنا عن المكتبات فى عصر الحضارة الإسلامية

الزاهرة، ولكننا نتحدث عن مكتبات العصر الحديث. ولست أريد أن أعدد المكتبات، ولكن أريد فقط أن أقول إن المكتبات فى الوطن العربى فى العصر الحديث قد نشأت بعد أن انتشرت الطباعة وكثرت الكتب المطبوعة[١].

ويحق لنا فى هذا الوقت أن نقف وقفة مع النفس نراجع فيها أنفسنا، فبعد قرن ونصف من نشأة المكتبات العربية فى العصر الحديث، وبعد نصف قرن من بدء الدراسات العلمية الأكاديمية لعلوم المكتبات، وما موقف التقنينات الفنية فى المكتبات العربية.

ومما يزيد من أهمية المراجعة فى هذا الوقت ما قد يحدث أحيانا من تضارب فى الفكر والعمل، ومن ثم فى التدريس. ولا يمكن فى فصل كهذا أن نتتبعها بالتفصيل، فهذا يحتاج إلى دراسات وبحوث كثيرة، ولكنى أريد فقط أن أتناول القضية، وما آلت إليه حال تلك التقنينات حتى نكون على بينة من أمرنا. وفى هذا الصدد لا يصعب على المرء أن يرصد بعض الملاحظات هنا وهناك، وأن يجد بعض المؤشرات، والتى يمكن أن تؤدى إلى البلبلة والتضارب فى الفكر والعمل والتعليم.

وقد يرجع سبب التضارب والبلبلة إلى أننا لازلنا فى مرحلة إنشاء وتقنين الركائز الفنية: من قواعد للفهرسة، ونظام للتصنيف، وقائمة لرؤوس الموضوعات. وأول ما يلاحظ المرء ـ وكما سوف يتضح أكثر فيما بعد ـ مدى ما نعانيه من تشتت فى الجهود وفردية فى العمل. كذلك مما يلاحظ أن المكتبات العربية تعيش جميع عصور التطور، فهى من حيث الأساليب الفنية، تتزامن فيها كل العصور: فمن مكتبات لا تزال تعيش فى مرحلة أولية ـ أو حتى بدائية ـ إلى مكتبات تتبنى أحدث الأساليب.

وهذا يؤدى دون شك إلى اختلاف فى وجهات النظر بالنسبة للأدوات الفنية. ومنذ ربع قرن تقريبا، وفى جولة لى بعدد من الدول العربية موفدا من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،[٢] ظَنَّ أحد كبار المسئولين عن المكتبات: تعليما وممارسة أن الحاسب سوف يحل جميع المشكلات فى وقت قريب جداً.

وهذا يدل على أن ثمة تبسيطاً للأمور أكثر من اللازم، وقد يكون التبسيط أحيانا

ناتجا عن تفاؤل، وقد يكون ناتجا عن عدم الغوص إلى حقائق الأمور. ولعلنا نشاهد الآن أننا بعيدون عن حل المشكلات، بل إن المشكلات تزيد يوما بعد يوم، وخاصة تلك المتعلقة بالإنتاج الفكرى العربى.

وهذا يدل بوضوح، على أن علم المكتبات فى بلادنا لم يصبح بعد علما عربياً إسلامياً له المقومات الكاملة للعلم، إذ أنه لم يصل بعد إلى مرحلة النضج التى تؤهله لها كثرة الأقسام وكثرة القائمين بالتدريس وكثرة الإنتاج الفكرى المتمثل فى الدراسات والأبحاث والكتب، فهل يعانى علم المكتبات فى بلادنا مما تعانى منه العلوم والمجالات كافة من آفات ومعوقات، وهل يستطيع علماء المكتبات فى بلادنا أن يكسروا قاعدة من قواعد الحضارة وسنة من سنن التطور، وأن يسبقوا العلوم الأخرى؟ ذلك بطبيعة الحال شىء مستبعد، فالأرجح أن مجالنا يعانى ما تعانيه المجالات الأخرى كافة من صعوبات ومعوقات، ليس هنا مجال الحديث عنها[٣]. وإنما سوف أركز فى هذا الفصل، والفصل التالى على قضيتين لهما تأثير كبير فى مجالنا، وهما قضية الركائز الفنية، وقضية المصطلحات.

## الركائز الفنية فى المكتبات العربية

حينما تنشأ المكتبات فلابد من التنظيم، وسوف نحاول هنا أن نتتبع ـ باختصار ـ محاولات توفير الركائز الفنية فى الفنية العربية من قواعد الفهرسة، ونظام للتصنيف، وقائمة لرؤوس الموضوعات، تمهيد للوقوف على حالة هذه الركائز الآن، ومدى تأثيرها على الفكر والعمل.

### تقنينات الفهرسة

يمكن أن نلخص أهم الأعمال والدراسات التى تمت فى مجال توفير قواعد عربية للفهرسة الوصفية فيما يأتى:

١ . ترجع أول محاولة لتوفير قواعد لفهرسة الكتاب العربى إلى سنة ١٩٣٨، حينما قامت دار الكتب المصرية بوضع قواعد تستعمل لفهرسة الكتب

التى تقتنيها. «والمتتبع لها يلاحظ تأثرها بنظام ١٩٠٨ (الأنجلو أمريكى) تأثراً واضحا فى إيراد أمثلة بنصها من ذلك النظام، وكذلك نصوص لبعض القواعد فى صيغة مختصرة»(٤).

٢. المحاولة الثانية هى تلك التى قامت بها مكتبة جامعة القاهرة، حيث نجد أن أحد المسئولين عن الفهرسة فى الأربعينات كان يسير وفق النظام الأنجلو أمريكى لسنة ١٩٠٨. وقد وضع لذلك مذكرات ضمنها تعليمات للفهرسة منقولة بنصها وبأمثلتها من ذلك النظام. وقد اعتمدت المكتبة بعد ذلك على القواعد البارزة فى تقنين جمعية المكتبات الأمريكية وقواعد الفهرسة الوصفية لمكتبة الكونجرس (١٩٤٩)(٥).

٣. من أهم الأحداث فى هذا الصدد، وربما فى تاريخ علم المكتبات فى بلادنا، أن أول رسالة يعدها أحد خريجى قسم المكتبات بجامعة القاهرة كانت دراسة إحدى قضايا الركائز الفنية، وهى قضية الفهرسة الوصفية. تلكم هى الرسالة التى أعدها أستاذنا محمد المهدى حنفى ـ مدَّ الله فى عمره، ذلك الرائد الذى تفاعل بسرعة مع قضايا المكتبات العربية فأدرك بثاقب فكره أن المرحلة تحتاج إلى دراسة الركائز الفنية فى المكتبات العربية، والتى تمثل أساس العمل فى المكتبات. وكان ذلك فى وقت مبكر جداً من تاريخ دراسة المكتبات فى وطننا العربى(٦).

٤. من أهم الأعمال فى تلك المرحلة أيضاً تلك القواعد التى قام بإعدادها كل من الدكتور محمود الشينطى والأستاذ محمد المهدى، والتى صدرت فى طبعتها المبدئية سنة ١٩٦٢، نتيجة لتوصية صدرت عن حلقة بيروت للمكتبات عام ١٩٥٩ بوضع قواعد للفهرسة الوصفية تطبق فى المكتبات العربية»، وأنها قد جاءت بعد استعراض لتاريخ الفهرسة الطويل فى البلاد المتقدمة وبعد الرجوع إلى ما تقرر فى أنظمة الفهرسة الحديثة منذ منتصف القرن ١٩ حتى إصدار المبادئ الدولية للفهرسة فى أواخر عام ١٩٦١، ويضاف إلى هذا أيضا ما استخلص من التجارب فى المكتبات العربية، وما

تكشف أثناء تدريس المادة فى قسم الوثائق والمكتبات بكلية الآداب جامعة القاهرة[٧].

وقد صدرت نسخة منقحة من هذه القواعد (قواعد ١٩٦٢) فى سنة ١٩٦٤ ثم صدرت أكثر من مرة (١٩٦٩، ١٩٧٣) دون أن يحدث بها أى تغيير.

«ولا شك أن هذه القواعد كانت ذات أهمية كبيرة، وقد سدت فجوة وأدت دوراً لا يمكن إنكاره فى الفهرسة الوصفية بالمكتبات العربية»[٨].

٥. فى سنة ١٩٧٣ قدم محمود أتيم (الأردن) لمؤتمر الإعداد الببليوجرافى للكتاب العربى المنعقد بالرياض قواعد للفهرسة ملخصة ومترجمة مع بعض التعديلات من القواعد الأنجلو أمريكية الصادرة فى طبعتها الأولى عام ١٩٦٧.

٦. أوصى المؤتمر المشار إليه فى فقرة (٥) بأن يكون التقنين الدولى للوصف الببليوجرافى أساسا للفهارس والأعمال الببليوجرافية فى المكتبات والهيئات الببليوجرافية العربية. وبناء على تلك التوصية قدم الدكتور سعد الهجرسى ترجمة للفصل السادس المراجع من التقنين الأنجلو أمريكى الخاص بالوصف لتتلاءم مع التقنين الدولى للوصف الببليوجرافى للأعمال المنفردة فى نشرها، وقد تم ذلك عام ١٩٧٥. وقد صدرت الطبعة الثانية من الترجمة العربية فى أواخر عام ١٩٧٦[٩].

٧. شهدت الثمانينات وأوائل التسعينات صدور الترجمات العربية الكاملة لنصوص أحدث قواعد الوصف الببليوجرافى. فقد كلفت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالفعل خبراء عربا بترجمة التقنين الدولى للوصف الببليوجرافى لمواد المعلومات المختلفة.

وأصدرت فى هذا الخصوص ثمانية مجلدات خلال الأعوام ١٩٨٢ ـ ١٩٩٤ على تفصيل فى ذلك لا يتسع له المقام[١٠].

٨. قامت جمعية المكتبات الأردنية بنشر ترجمة عربية لقواعد الفهرسة الأنجلو

أمريكية فى طبعتها الثانية الصادرة عام ١٩٧٨، وقد نشرت هذه الترجمة عام ١٩٨٣ بدعم من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. ثم نشرت تعديلات عام ١٩٨٢، وتعديلات عام ١٩٨٣.

٩. نشرت ترجمة عربية للطبعة الثانية من موجز قواعد الفهرسة الأنجلو أمريكية، وصدرت الترجمة بالقاهرة عام ١٩٨٧، ثم صدرت ترجمة للطبعة الثانية المراجعة عام ١٩٩٢[١١].

١٠. صدرت فى عام ١٩٩٦ ترجمة عربية كاملة من قواعد الفهرسة الأنجلو أمريكية فى طبعتها الثانية المراجعة (١٩٨٨) مع تعديلات ١٩٩٣ بغرض توفير أحدث نص من القواعد للطلاب والمفهرسين فى المكتبات العربية[١٢].

## ملفات الاستناد

لكى تتم الفهرسة الوصفية بنجاح ولكى يتم توحيد المداخل فى عملية إنشاء الفهارس فمن الضرورى توفير سجلات أو ملفات الاستناد بالنسبة للأسماء حتى لا يتم اختيار المداخل بصورة عشوائية أو ارتجالية.

وقد صدرت عدة أعمال بالعربية تهدف إلى الضبط الاستنادى للأسماء العربية، وأبرز هذه الأعمال:

١. القائمة التى أعدها كل من الدكتور محمود الشنيطى وعبد المنعم السيد فهمى للأسماء العربية القديمة حتى سنة ١٨٠٠م/ ١٢١٥هـ، وهى تضم ما يزيد على ٨٠٠ اسما قديماً. وهى قائمة محدودة نسبيا، ولكنها هى التى فتحت الباب ونبهت الأذهان إلى هذه الأعمال[١٣].

٢. القائمة التى أعدها د. ناصر السويدان ود. محسن العرينى لجامعة الملك سعود، وختمت بسنة ١٣٥٠هـ/ ١٩٣٠م. وتشتمل على ما يقرب من تسعة آلاف من الأسماء القديمة[١٤].

٣. القائمة التى أعدها فكرى زكى الجزار، وأصدرتها مكتبة الملك فهد الوطنية

فى النسوات من ١٩٩١ حتى ١٩٩٤، فى أربعة مجلدات وهى تضم نحو ٢٥٠٠ اسما حتى ١٢١٥هـ/ ١٨٠٠م[١٥].

٤. القائمة التى أعدها كل من د. شعبان خليفة و محمد العايدى، فى مجلدين كبيرين وصدرت ١٩٩٦. وهى تضم ما يقرب من ٢٥٠٠٠ اسماً قديماً مات أصحابها حتى عام ١٣١٨هـ/ ١٩٣٠م[١٦].

والآن، وبعد عرض الجهود والمحاولات التى بذلت فى سبيل توفير قواعد للفهرسة الوصفية للمكتبات العربية وللضبط الاستنادى للأسماء العربية يحق لنا أن نتساءل:

هل أصبح لدينا الآن تقنين عربى للفهرسة؟

وهل أصبح لدينا سجل كامل متفق عليه للضبط الاستنادى للأسماء العربية؟

إن العرض السابق يبين أن هناك كثيرين بذلوا جهوداً كبيرة فى هذا الاتجاه ـ اتجاه توفير القواعد، واتجاه الضبط الاستنادى، ولكن هل أفضت هذه الجهود إلى إجابة على السؤالين السابقين. وبمعنى آخر، هل الهدف من تلك الجهود والأعمال هو التعدد فى ذاته وأن يدلى كل بدلوه، أم أن الهدف هو أن نصل فى النهاية إلى توفير تقنين عربى للفهرسة وإلى سجل موحد للضبط الاستنادى للأسماء العربية تسير عليها المكتبات العربية فى ممارستها للفهرسة وتؤدى إلى التقنين والتوحيد فى الممارسة والتطبيق، ومن ثم فى التعليم والتدريس؟

ما الهدف من وجود قواعد للفهرسة أصلا؟

هل هو ما يحدث عندنا الآن أم أن الهدف هو التوحيد. وقبل أن أجيب على هذه التساؤلات أذكر القارئ بقواعد الفهرسة الأنجلو أمريكية التى صدرت فى طبعتها الثانية سنة ١٩٧٨، ثم ما تلا ذلك من تعديلات بسبب الحاجة إلى المراجعة المستمرة. هذه القواعد اشترك فى إعدادها خمس هيئات كبيرة، وهى: جمعية المكتبات الأمريكية، مكتبة الكونجرس، جمعية المكتبات (البريطانية)، المكتبة

البريطانية، واللجنة الكندية للفهرسة. كما أنها صدرت فى نص واحد تتفق عليه كل الهيئات.

ومعنى ذلك أن هذه القواعد تتخذ أساسا للفهرسة «الموحدة» فى البلاد التى تمثلها هذه الهيئات، كما أنها تستخدم كذلك فى البلاد الأخرى الناطقة بالإنجليزية مثل نيوزيلندة واستراليا وجنوب إفريقيا والهند، وغيرها. ونظرا لما بذل فيها من جهود «فقد اكتسبت... شهرة كبيرة ونفوذاً قويا خارج النطاق الأنجلو أمريكى، ولعبت الدور الأكبر فى إنشاء وصياغة المبادئ والقواعد الدولية التى أخذت تنمو وتزدهر بالنسبة للفهرسة الوصفية، كما أن مراجعاتها من ناحية أخرى هى انعكاس مباشر لمبادئ وممارسات الفهرسة الدولية من ناحية، والتطورات التى حدثت فى التجهيز الآلى للتسجيلات الببليوجرافية من ناحية أخرى»[١٧]. ولعل هذا يغنينى عن الحديث عن مبادئ الفهرسة الدولية إيثاراً لعدم التطويل. ومن الواضح أن هناك اتجاهاً دولياً للتوحيد. والقضية التى تهمنا الآن ليس التوحد مع العالم، بل إن من البديهى ألا نتحدث عن مثل هذا التوحيد قبل أن نوحد الفهرسة فى مكتباتنا العربية.

ومن الصعوبة بمكان أن نتحدث عن جميع القواعد، ولذلك فسوف اختار قضية واحدة مثالاً على الحالة التى نحن عليها، خاصة وأن هدفى هو التركيز على قضية الركائز وليس على تفصيلاتها.

القضية هى: مداخل أسماء المؤلفين العرب.

ولا شك أن هذه القضية هى أهم قضايا الفهرسة الوصفية وأكثرها إثارة للجدل كذلك، حيث أن قواعد الوصف قواعد آلية إلى حد كبير، ولذلك فإن خصوصياتنا فيها ليست بذات الخطورة التى تكمن فى خصوصية الأسماء العربية، وحتى لا يبدو رأيى متشدداً ومبالغا فيه أشير إلى آراء أخرين مهتمين بالقضية.

فى دراسة حديثة تم استعراض الجهود التى بذلت فى مجال دراسة وتقنين مداخل الأسماء العربية، سواء كان ذلك فى قواعد الفهرسة الأنجلو أمريكية فى طبعتها الثانية، أوكانت جهوداً عربية بدأت منذ قواعد الشنيطى والمهدى، ثم المؤتمر

الأول للإعداد الببليوجرافى للكتاب العربى (الرياض ١٩٧٣) ثم فى مؤتمر «توحيد فهرسة الكتاب العربى مغرباً ومشرقاً» (تونس ١٩٨٤)، ثم فى اجتماع الخبراء لدراسة مداخل الأسماء العربية (الرباط ١٩٨٥) ثم فى دراسة أكاديمية بقسم المكتبات بكلية الآداب بجامعة القاهرة، وأخيراً فى دراسة للدكتور شعبان خليفة[١٨].

وبعد أن استعرضت الدراسة كيف عالجت تلك الأعمال قضية إدخال الأسماء العربية تخلص إلى القول:

«وقد نتج عن عدم الاتفاق على قواعد محددة تنوع الممارسات ـ إلى حد كبير فى الفهارس والببليوجرافيات العربية... وعلى سبيل المثال... فإن (كشاف الأهرام) يأخذ بمبدأ الصيغة الطبيعية للاسم، وعلى العكس من ذلك، فإن (نشرة الإيداع) لدار الكتب والوثائق القومية بمصر، تأخذ بمبدأ الشهرة، وعند تعذر التوصل إليها تُدْخل الاسم بالعنصر الأخير فيه.

«ومن ناحية أخرى.. فإن القائمة الببليوجرافية التى تنشر فى أعداد (عالم المكتبات) ـ هكذا ولعلها عالم الكتب ـ وتغطى الإنتاج الفكرى العربى فى أحدث إصداراته من الكتب تتجاهل الادخال بالأسماء كلية، وتبدأ بطاقة الوصف بعنوان الكتاب.

«وإلى أن يتم التوصل إلى القواعد المقننة والمتفق عليها فى هذا الصدد.. (!!!) فإنه إذا كان من الضرورى فى الفهارس أو الببليوجرافيات وجود صيغة موحدة لكل اسم (!!!) ترتبط بها البيانات الخاصة بوصف أوعية المعلومات.. فيجب الاتفاق على أن يكون الجزء الأكثر شهرة وتداولاً من الاسم، ـ أيا كان سبب ذلك ـ هو المدخل، والأسماء التى لا توجد بها عناصر مميزة تدخل كما هى، وذلك مع إعداد الإحالات اللازمة.

«وهناك بالإضافة إلى هذا ـ ضرورة لتبنى مشروع القائمة الاستنادية الموحدة للأسماء العربية (!!!)، تلك التى تقوم على تطبيق مجموعة مقبولة من القواعد المقننة للأسماء العربية قديمها وحديثها، ومزودة بالإحالات من الصيغ الأخرى

للصيغة المقننة. ومن المستحسن استخدام الحاسب الإلكترونى فى هذا المشروع، بما يضمن إنجاز هذا العمل الضخم ومتابعته وتحديثه بصفة مستمرة»[١٩].

تستعرض الدراسة بعد ذلك أبرز الأعمال العربية التى صدرت فى هذا الصدد، وقد تناولتها من قبل، ثم تضيف:

«وعلى أى حال فإن مثل هذه الجهود جديرة بالتقدير، ولكننا ما نزال فى انتظار قائمة المداخل للمؤلفين فى القرن العشرين، وما أكثرهم، كما أننا فى انتظار قائمة لمداخل الهيئات العربية»[٢٠].

وتركز الدراسة فى الفقرة الأخيرة على الأسماء الحديثة وأسماء الهيئات وكأن الأسماء القديمة قد حلت مشكلتها وحسم أمرها فى حين أن هذه المشكلة لم تحل بعد، وأن المكتبات العربية تختلف ممارساتها فى إدخال الاسم العربى القديم ـ والحديث ـ اختلافا بينا. وسوف نعود إلى هذه النقطة فيما بعد.

وقد يكون من المفيد فى هذا الصدد أن أعرض لرأى آخر فى الموضوع. لقد قدم حسنى الشيمى عرضا لكتاب «اتجاهات حديثة فى الفهرسة» وهو الكتاب الذى وردت فيه الدراسة التى أشرت إليها توا. ويهمنى منه فقرات تصب فى موضوعنا الحالى:

«الإنفرادية» ومعذرة لاستخدام اللفظ على هذا النحو للدلالة على السلوك الفردى فى العالم العربى فى إعداد الأدوات أو القواعد أو التقنينات التى تقوم على أساسها العمليات الفنية. وإذا توقفنا عند كلمة التقنينات نجد أنها تتناقض مع الرؤى والاجتهادات الفردية، إن هذه الأخيرة مطلوبة ولكن باعتبارها سبيلا إلى بوتقة لصهرها فى سبيكة واحدة، يستخدمها الجميع بعد ذلك كتشكيل متماسك.

«ولا أزعم أن الكتاب الذين بين أيدينا أعطى هذه القضية حقها، فلمسه لها كان مخففاً، إلا أنه كان ملحوظاً فى الحديث عن قواعد الفهرسة بالعربية (وحسنا أن الباء سبقت هنا كلمة العربية)، وكان ملحوظا فى الحديث عن قوائم الأسماء العربية، حيث أعدت فيها قائمتان حديثتان كل منهما بمعزل عن الأخرى، فلم تتضمن

«مداخل الأسماء العربية القديمة/ إعداد شعبان عبد العزيز خليفة ومحمد عوض العايدى» الصادرة عام ١٩٩٦ إشارة إلى «مداخل المؤلفين والأعلام العربى حتى عام ١٢١٥هـ/١٨٠٠م» التى صدرت قبل الأولى بسنتين أى عام ١٩٩٤، وأخيراً وليس آخراً نجد هذه الانفرادية فى أشكال الاتصال الآلى حيث «نجد أن الساحة العربية خالية من وجود شكل اتصالى معيارى عربى، لتبادل التسجيلات المقروءة آليا».

ثم يمضى الاستعراض فيقول: «والسؤال الذى يلح على المرء هنا: ألا يكفى عشرات السنين من الجهود الفردية فى التعريب أو التعديل أو حتى «زعم التأليف» فى الأدوات الفنية فى مجال المكتبات والمعلومات؟.

«إن جيل الرواد فى المجال يمكن أن يكون له عذره، لكنى أعتقد أن الجيل الحالى ممن يشغلون مواقع العلم والمهنة فى أقسام المكتبات والمعلومات وبخاصة القسم الأم فى جامعة القاهرة، وفى جمعية المكتبات والمعلومات والأرشيف، وكذلك فى المراكز البحثية المعنية، مسئولية غير هينة، إن ظلوا على الإصرار على أن يكون لكل منهم تعريبه وقواعده بل وتقنيناته!

«ولا أدرى ـ بصدق ـ إذا كان هناك من اختصاصيى المكتبات والمعلومات فى الدول الأخرى التى تشابه مسارنا فى المجال، من له نفس القدر من «الحصانة» ضد العمل المهنى الجمعى»[٢١].

والخلاصة فى هذا الصدد أن هناك جهوداً بذلت، ولكنها مشتتة وليست مركزة فى اتجاه واحد هو الاتجاه المختار أو الصحيح، لأن المفروض والمفهوم ضمنا أن كل عمل لاحق له ما يبرره، وأن كل عمل لاحق ينبع من عدم الرضا عن الأعمال السابقة، وإلا فما الذى يجعل الإنسان يتجشم عناء العمل الجديد إن لم يكن له ما يبره! وهكذا فبدلا من أن نوحد جهودنا فى الاتجاه الصحيح والمختار الذى ينبع من الدراسة والبحث، وبدلا من أن نقف وراء عمل ناجح واحد يستوفى الحد الأدنى، ونؤازره وندعمه ونتابعه ونكمله، بدلا من هذا يعمل كل واحد منا على شاكلته

ويرضى بعمله هو ولا يرضى بعمل الآخرين. والخلاصة هو كما ذكرت عدم وجود التقنينات إلى الآن.

## قوائم رؤوس الموضوعات العربية

الأداة أو الركيزة الثانية التى تعتمد عليها عملية التنظيم هى قائمة رؤوس الموضوعات. وهناك فى الولايات المتحدة، حيث السيادة للفهرس الموضوعى الألفبائى (جزء من الفهرس القاموسى) أنتجت قائمتان شاملتان:

قائمة رؤوس موضوعات مكتبية الكونجرس، وهى أكثر القوائم شمولاً وتفصيلاً، وقد صدرت ط ١١ منها عام ١٩٨٨.

قائمة سيرز لرؤوس الموضوعات، وهى قائمة مختصرة، وقد صدرت ط ١٤ منها عام ١٩٩١.

أما قوائم رؤوس الموضوعات العربية، فقد صدر منها أربع قوائم شاملة، وقائمة متخصصة:

١. قائمة رؤوس الموضوعات العربية، التى أعدها إبراهيم الخازندار، وصدرت طبعتها الرابعة سنة ١٩٩٤ بعد وفاة صاحبها.

٢. قائمة رؤوس الموضوعات العربية الكبرى، التى أعدها كل من د. شعبان خليفة ومحمد العايدى. وقد صدرت طبعتها الثانية عام ١٩٩٤ فى مجلدين كبيرين.

٣. قائمة رؤوس الموضوعات القياسية للمكتبات المدرسية وقد أعدها نفس المؤلفين السابقين، وصدرت عام ١٩٩٣.

٤. قائمة رؤوس الموضوعات العربية الموحدة. وقد أصدرتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم سنة ١٩٩٥.

٥. قائمة متخصصة، وهى قائمة رؤوس الموضوعات العربية فى العلوم الاجتماعية، وقد أعدها الدكتور محمد فتحى عبد الهادى وهى رسالته للدكتوراة، ١٩٧٥.

ونلاحظ هنا أيضاً أن هناك جهوداً بذلت، وهنا يدل على وعى بالقضية وإدراك

للحاجة ولكن هذه الجهود تحتاج إلى التوحيد ولم الشمل، حتى تؤدى إلى تحقيق الهدف المنشود وهو جمع كلمة المكتبات العربية كلها على قائمة واحدة. وقد رأينا كيف أن الولايات المتحدة كلها مجتمعة على قائمتين:

الأولى، وهى قائمة مكتبة الكونجرس، وهى للمكتبات الكبيرة؛

والثانية، وهى قائمة سيرز وهى للمكتبات العامة والمدرسية.

أما عندنا فلا يوجد مثل هذا الاتفاق. وهذا يؤدى إلى التضارب فى الممارسة، وإلى حيرة المكتبات العربية بين هذه القائمة أوتلك. وكثيرا ما تحدث مناقشات لاختيار إحداها. وقد تختار المكتبة قائمة معينة، ثم تأخذ رؤوسا لا تجدها فيها من قائمة أخرى أومن قائمة سيرز أو مكتبة الكونجرس، فالممارسة خليط من عدة قوائم. ومن المتعذر أن نعثر على التوحيد بين مكتبتين، بل داخل المكتبة الواحدة.

وهناك قضية لا تزال ماثلة للأذهان، وهى: ما مصير قائمة الخازندار التى ظهرت طبعتها الرابعة بعد وفاته بقليل. وهذه تثير قضية استمرار هذه الأدوات، وسوف نعود إليها ولكن بالنسبة للأدوات مجتمعة منعا للتكرار.

## خطة التصنيف

بالنسبة للتصنيف فهو يقف فى مفترق طرق أقسى وأمر. ولعل أول محاولة لتوفير نظام لتصنيف المكتبة العربية، ما قامت به أيضاً دار الكتب المصرية، حيث أعدت نظاماً محليا اعتمد على التصنيف العشرى لديوى كما أثبتت المقارنة. وبعد ذلك سوف نلمح اتجاهين استأثرا بالمحاولات والجهود فى هذا الصدد:

(أ) اتجاه تعديل التصنيف العشرى لديوى، وهو الاتجاه الأسبق وكذلك فهو الأسهل. وقد صبت فيه معظم المحاولات التى جرت لتوفير عمل عربى فى التصنيف.

(ب) اتجاه إنشاء خطة عربية للتصنيف. وهو الاتجاه الأصعب ولكنه الأفضل لأنه يتلاءم مع حاجات المكتبة العربية، وينبع من الفكر العربى الإسلامى، ومن شأنه إذا انتهى إلى إتمام هذه الخطة أن يضع حدا للفوضى التى تعانى منها المكتبات العربية فى قضية التصنيف(٢٢).

وقد بدأت الجهود لتوفير خطة عربية للتصنيف على يد فرد واحد، وهذا أمر طبيعى، فكل الأنظمة الكبرى بدأت كذلك ولا تزال تحمل أسماء أصحابها أو المؤسسات التى تبنتها: ديوى، بليس، رانجاناثان، براون، كتر. وحتى تصنيف مكتبة الكونجرس بدأه اثنان هما هانسون ومارتل، والتصنيف العشرى العالمى بدأه اثنان أيضاً هما لافونتين وأوتليه. وهذا أمر طبيعى فالمبادرة فى المشروعات الكبرى كهذه تأتى من الأفراد، ولكن لابد أن تتبناها الجماعة لكى تستمر.

وكان هذا ما حاولناه بالنسبة للخطة العربية للتصنيف، فحينما أنشئت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم نقلنا العمل فى الخطة إلى تلك المنظمة، وبدأ عرض المشروع وما أنجز منه على المؤتمرات التى عقدت للإعداد الببليوجرافى للكتاب العربى: (الرياض ١٩٧٣)، وبغداد (١٩٧٧)، وبدأ العمل فى تجريب النظام تمهيدا لاستكماله. وأوصى مؤتمر بغداد توصيات قوية جداً لاستكمال النظام كجهد جمعى تشترك فيه الأقطار العربية. وقد بدا لنا نحن الذين شاركنا فى مؤتمر بغداد سواء فى لجنة التصنيف، أو فى المناقشات الجانبية المسائية ثم فى اللجنة العامة التى أقرت التوصيات ـ بدالنا كما لو أن الخطة العربية للتصنيف قد أصبحت حقيقة واقعة: استكمالاً وتدريساً وتجريباً وتطبيقاً.

وقد حدثت بعد ذلك تلك الأحداث التى أدت إلى نقل المنظمة إلى تونس، وأخذت الجهود وجهة أخرى، وتوقفت المنظمة عن الاستمرار فى دعم الخطة العربية للتصنيف، مع أن الاستكمال كان قرارات للمؤتمرات، وكان قرارات للمؤتمر العام للمنظة الذى عقد فى يناير ١٩٧٤.

أما بالنسبة للقناة الأولى: قناة التعديلات فقد جرت فيها مياه كثيرة وكثرت التعديلات بشكل عشوائى. وكل من يعن له أن يعد تعديلاً يبادر إلى ذلك، حتى لكأن تعديل (ديوى) كتاب يترجم أو مقال يكتب.

وهذا شىء لايمكن وصفه، وهو يدل على أننا بحاجة إلى دراسة ماهيات الأشياء من جديد وإلى معرفة ألفباء نظرية التصنيف، بل ألفباء التقنينات، وهو نفس السؤال الذى أثرته فى الصفحات الأولى: لماذا تعد التقنينات والأنظمة ـ إنها تعد بغرض توحيد الممارسة. وإن الدعوى الأساسية التى أطلقها أوائل الذين قاموا بالتعديلات هى

دعوى التوحيد وحتى تسير المكتبات فى الممارسة على نفس الطريقة التى تسير عليها المكتبات بالخارج!!! أى توحيد الممارسة فى الوطن العربى مع الممارسة فى الدول الأخرى، ويا له من حلم[٢٣].

وهناك جانب آخر، وهو أن المكتبات تواجه من حين لآخر بطبيعة جديدة كاملة من التصنيف العشرى الأصلى، فماذا هى فاعلة؟

هل هى قادرة على مواءمة المجموعات مع الطبعة الجديدة، وخصوصا وأن التصنيف العشرى عرف منذ الطبعة ١٥ (١٩٥١) ما يعرف بظاهرة ترحيل الموضوعات أى نقل الموضوعات relocations من أماكنها والاستفادة بالرموز لموضوعات أخرى وذلك لزيادة قدرة الخطة على متابعة تقدم المعرفة. وهى أمور تناولتها من قبل فى دراسات أخرى كثيرة[٢٤].

وهناك كثير من المكتبات التى تستخدم تعديلاً ما أو الطبعة الكاملة فإذا ما ظهرت طبعة جديدة من التصنيف العشرى أخذت منها وأضافت إلى الجداول القديمة المستخدمة، وتظل على استخدامها للنسخة القديمة مع الإضافات الجديدة. وشيئا فشيئاً يبتعد التصنيف عن ديوى الأصلى ويصبح نسخة مشوهة أو ممسوخة.

كذلك فإن هناك قضايا التحول إلى الحاسب الالكترونى وما يفرضه ذلك من متطلبات بالنسبة للفهرسة والتصنيف من توحيد فى الشكل وتوحيد فى أرقام التصنيف بين المجموعات.

الذى نشهده الآن فى حقل الممارسة سواء فى الفهرسة أو فى التصنيف أو فى رؤوس الموضوعات شيء يقترب من الفوضى. فلو أخذت أى كتاب عربى فى الموضوع أو أى عدد من مجلة، وتفحصت الهوامش وقوائم المراجع لهالك الأمر. فسوف تجد أن كل كاتب يدخل الأسماء بطريقته. وقد وجدت كاتبا كتب مقالين فى عدد واحد من إحدى المجلات، وكان شكل المدخل عنده مختلف: المرة الأولى كان يقلب الأسماء الحديثة!! وفى المقال الثانى يدخل الأسماء الحديثة بشكلها الطبيعى. وليعذرنى القارئ إذا لم أذكر الأسماء، ثم إنها ليست حالة فردية بل هى ظاهرة شائعة. أى أن نفس الاسم المسند إليه يدخل بشكلين مختلفين فى مقالين بنفس العدد.

أما الممارسة فى المكتبات فحدث ولاحرج. وحبذا لو تصدى باحثون لدراسة الممارسات التى تتم فى فهارس المكتبات وسوف نجد عجبا: قد لا توجد مكتبتان تسيران علم نفس النهج، بل ربما أن المكتبة الواحدة تغير من مرحلة إلى أخرى ولا تحاول التوحيد بين المجموعات. هذا فى الوقت الذى تغيب فيه الخدمات المركزية أو التعاونية ويقل فيه المفهرسون والمصنفون المدربون ذوى الخبرة فهم عملة نادرة فى المكتبات العربية.

ولكل ذلك آثاره على التدريس بطبيعة الحال: فالتضارب فى الفكر يؤدى إلى التضارب فى التدريس: فى المداخل مثلا: نقلب الاسم أولا نقلبه. والطلبة حائرون بين هذا وذاك وحائرون بين ما يدرس فى الفصل وما يمارس فى المكتبات. وهكذا وهكذا فى كل المجالات التى أشرت إليها.

وليس قصدى مطلقا توحيد الطريقة التى يفكر بها الناس أو الحجر على فكرهم، فالاختلاف من طبيعة البشر. ولكن هدفى هو توحيد التقنينات والأنظمة وصولاً إلى توحيد الممارسة وهذه من بديهيات علم المكتبات والمعلومات التى ندرسها للطلاب.

وقد ذكرت من قبل أن العالم الناطق بالإنجليزية يطبق قواعد موحدة للفهرسة الوصفية، فمتى يطبق العالم الناطق بالعربية قواعد موحدة للفهرسة ونظاماً موحداً للتصنيف، وقائمة موحدة لرؤوس الموضوعات وقائمة استنادية موحدة للأسماء العربية. متى نضع حدا لهذه الفوضى، ومتى يستقر المدرس والطالب والمفهرس، وتستقر عملية التعليم.

لا أعنى بهذا بطبيعة الحال أن نتوحد مع الغرب أو الشرق، ولكنى أعنى أن نتوحد على أنظمة من صنعنا نحن وأن نوجه الجهود وجهتها الصحيحة. وهذه بطبيعة الحال أمور لا تحسم فى صفحات قليلة وإنما تحتاج إلى أن تجمع الجهود بالصورة التى سوف نتحدث عنها بعد قليل.

## الحاجة إلى مؤسسة أو هيئة

يشير تاريخ النظم والأدوات الفنية إلى ضرورة وجود مؤسسة أو تنظيم يرعى هذه

الأدوات والأنظمة والتقنينات. وقد رأينا أن قواعد الفهرسة يشترك فيها خمس هيئات كبرى، ورأينا أن قائمة مكتبة الكونجرس تعد داخل مكتبة الكونجرس وفى قسم الفهرسة فيها.

ولعل الصورة أوضح فى مجال التصنيف منها فى المجالات الأخرى، حيث يشير تاريخ التصنيف إلى أن هناك ثلاثة أنظمة استمرت ونجحت وهى: التصنيف العشرى لديوى، وتصنيف مكتبة الكونجرس، والتصنيف العشرى العالمى، والخطط الأربع الأخرى ماتت بعد موت أصحابها، وهى: كتر، وبراون، وبليس، ورانجاناثان، وما ذلك لأن الخطط الثلاثة الأولى تتبناها مؤسسات، هى: مكتبة الكونجرس (بالنسبة لديوى والكونجرس)، والاتحاد الدولى للتوثيق بالنسبة للتصنيف العشرى العالمى. وفى السنوات الأخيرة يقوم OCLC بإعداد التصنيف العشرى ومتابعته. وهناك سببان رئيسيان يدعوان إلى وجود هذه المؤسسة أو الهيئة:

١. أن الأفراد يموتون، وهذه المشروعات العلمية الكبرى تحتاج إلى الاستمرار حتى تستمر المكتبات فى تطبيقها.

٢. أن المعرفة متطورة باستمرار ونامية أبداً. وهناك حاجة إلى متابعة تقدم المعرفة ولا يمكن أن يتسنى هذا بالنسبة للأفراد بل لابد أن تنهض بهذا العمل مؤسسات، ولابد أن يستند العمل فى هذه التقنينات إلى مكتبات قوية ذات إمكانات كبيرة حتى تكون الأعمال ناجحة من الناحية العملية وليس فقط من الناحية النظرية.

والحقيقة الماثلة أمام أعيننا الآن هو ما حدث لقائمة الخازندار رحمه الله، فما مصير هذه القائمة بعد موته. هل ستستمر أم تتوقف. وهذا مصير كل الأعمال الأخرى. يجب إذن أن نكون بعيدى النظر وأن ننظر إلى مصلحة المكتبات لا إلى تحقيق مجد شخصى على حساب مصلحة المكتبات العربية وأن ننأى بأنفسنا عن الفردية، وأن نوحد جهودنا وصولاً إلى توحيد هذه الأنظمة والتقنينات ـ توحيدها على ما يتم الاتفاق عليه.

وبطبيعة الحال لا يمكن أن يأتى الأفراد من تلقاء أنفسهم ويجلسوا معا ثم يبحثون

ويتفقون، بل لابد من مبادرة، والمبادرة لابد أن تأتى من مؤسسة من المؤسسات أو هيئة من الهيئات:

١ . المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، هل تستعيد دورها فى توحيد جهود العلماء والمثقفين بما يخدم الثقافة العربية الحقة. مع العلم بأن المنظمة قد اتجهت جهودها فى الفترة الأخيرة وجهة غير سليمة حيث أن المنظمة يجب أن تدعم الجهود الأصيلة لخدمة الفكر والثقافة العربية.

وإذا كانت الترجمة تصلح فى مرحلة من المراحل، على اعتبار أنها هى الحل الممكن فى ظرف من الظروف فقد آن لنا أن ننضج وأن نشب عن الطوق وأن تكون لنا شخصيتنا وهويتنا خصوصا أن هذه الأدوات والتقنينات سوف ينظم بها الإنتاج الفكرى العربى قديمه وحديثه، ومن ثم سوف يكون لها دور فى تنظيم الفكر العربى الإسلامى. وبديهى أن هذا لايصلح له نظم مستوردة تطبق على فكر غربى أوشرقى(٢٥). بل يجب أن تنبع هذه الأنظمة من الفكر الأصيل للأمة ومن حاجات المكتبة العربية ولست أشك فى أن هذا هو الدور الحقيقى للمنظمة وكذلك للمنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم.

وهناك بوادر مشجعة، فقد بدأت المنظمة العربية تدخل ميدان المشروعات الكبيرة التى تمثل الثقافة الإسلامية والعربية الحقة. فقد بدأت التخطيط لإعداد موسوعة للتراجم العربية.

إذن، فبدلا من أن تتجه الجهود إلى تعريب ديوى، أو تعريب قواعد الفهرسة، ونقف عند هذا نرجو أن توحد الجهود لخدمة الفكر الحقيقى للأمة، وأن ينظر العلماء إلى مصلحة المكتبات العربية بأمانة وإخلاص، وتجرد من العوامل والنزعات البشرية الشخصية. فهذه النوازع قد تحقق لفرد أو أكثر بعض المكاسب فى المدى القريب ولكنها تضر ضرراً بليغاً بالجماعة وبالمصلحة العامة. ولن ترحمنا الأجيال التالية إذا قصرنا فى هذا وأدخلنا هذه النوازع التى تنتمى إلى الضعف البشرى فى أعمالنا العلمية:

**﴿كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله ﴾.**

**﴿ وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله ﴾.**

صدق الله العظيم

« إن الله سائل كل امرئ عما استرعاه أحفظه أم ضيعه » صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم.

والله سبحانه وتعالى لا يقبل من العمل إلا ما كان خالصا لوجهه الكريم.

٢. هناك مؤسسات أخرى كثيرة: المكتبات الوطنية، الجامعات، المؤسسات العلمية البحثية. والوطن العربى بحول الله غنى بهذه المؤسسات.

٣. هناك دور لجمعيات المكتبات سواء الوطنية، أو اتحاد المكتبيين العرب، فيجب أن يتعدى دور هذه الجمعيات الأعمال البسيطة والإعلامية إلى المشروعات العلمية الكبيرة. وهذه إحدى أهم مسئولياتها.

إن دور هذه المؤسسات دور ريادى يتمثل فى قيادة المهنة، ومن الضرورى أن تنهض بهذا الدور حتى تكون أدت رسالتها.

ولتكن البداية بالدعوة إلى عقد المؤتمر الثالث للإعداد الببليوجرافى للكتاب العربى لمراجعة ما تم، وتقويم الوضع الراهن، وبحث حاجات المكتبات العربية فى المستقبل فى هذه الموضوعات وغيرها؛ مثل:

قضية المصطلحات، تطبيقات الحاسب فى المكتبات العربية، تعليم المكتبات فى الدول العربية. وغير ذلك من القضايا.

وأنا هنا أدعو إلى الاهتمام بإعطاء الوقت والأهمية المناسبة لتدريس العمليات الفنية، والركائز والأدوات اللازمة للعمل فى المكتبات، والتطبيقات العربية، تدريس هذه العمليات وبحثها على المستوى الأكاديمى، حتى ينشأ جيل قادر على متابعة

هذه الأعمال، جيل قادر على العمل الصعب، جيل قادر على الجهاد العلمى، وليس مجرد الحصول على درجات علمية.

وقد عالج الفصل الخامس موضوع تدريس التصنيف فى أقسام المكتبات العربية، ولعل معالجة هذه القضية تكون نموذجا لتدريس أحد موضوعات الركائز والعمليات الفنية وتكون مفيدة فى توضيح صورة ما يجب أن يدرسه الطلاب. ولعل الزملاء سواء أساتذة التصنيف أو غيره من العمليات أن يدرسوا هذه القضية على هذا النحو المفصل.

# المراجع والهوامش

(١) ربما كانت أول مكتبة عربية حديثة كبيرة أنشئت فى الوطن العربى فى العصر الحديث هى مكتبة جامعة الجزائر، التى أنشأها المستعمرون الفرنسيون مع إنشاء جامعة الجزائر بعد احتلالهم للجزائر فى عام ١٨٣٠. وقد زرت هذه المكتبة أثناد جولة لى بعدد من الأقطار العربية فى سنة ١٩٧٦. وقد أحرق المستوطنون الفرنسيون هذه المكتبة قدل أن يخرجوا من الجزائر سنة ١٩٦٢ ضنا منهم على أصحاب البلاد بهذه المكتبة وهى من أكبر المكتبات العربية. وقد أعيد بناؤها بمساعدة اليونسكو وهذه المكتبة سبقت دار الكتب فى مصر التى أنشئت عام ١٨٧٠. ومما يجدر ذكره أن مكتبة الجامعة الجزائرية حينما زرتها ١٩٧٦ كانت ترتب الكتب بالحجم.

أما الدراسة الأكاديمية لعلوم المكتبات فيمكن أن يؤرخ لبدئها بإنشاء أول قسم للمكتبات، وذلك فى كلية الآداب جامعة القاهرة، عام ١٩٥٠. ثم تتابعت الأقسام بعد ذلك: أم درمان ١٩٦٦؛ جامعة الملك عبد العزيز، ١٩٧٣؛ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٩٧٤؛ ثم أنشئت أقسام أخرى كثيرة، آخرها بجامعة الكويت ١٩٩٧ وهو يقتصر على درجة الماجستير.

(٢) فى سنة ١٩٧٤ أوفدتنى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم إلى عدد من الدول العربية للتفاهم حول مشروعين: الخطة العربية للتصنيف، والببليوجرافيا الموضوعية العربية، وفى عام ١٩٧٦ أوفدتنى فى جولة أخرى شملت دولاً أخرى غير تلك التى زرتها فى الجولة الأولى. وقد أتاح لى ذلك أن ألتقى مع الكثيرين من المسئولين فى المكتبات فى عدد كبير من الدول العربية، وأن أعقد ندوات وألقى محاضرات، وأن أطلع على هذه المكتبات والعاملين فيها.

(٣) لمزيد من التفاصيل عن مشكلات ومعوقات العمل العلمى، ومن ثم الكتاب العربى، انظر بحثنا: مشكلات الكتاب العربى من التأليف إلى القراءة، وهو العمل الأولى فى كتابنا: دراسات فى علوم المكتبات والتوثيق والببليوجرافيا. القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٦.

والحقيقة أن التطور فى أى بلد يسير حسب نظرية الأوانى المستطرقة، ومن المستبعد أن يحدث بروز أو نتوء فى أحد المجالات، بل تتساوى المجالات كافة فى درجة النضج والتطور.

(٤) محمد فتحى عبد الهادى. المدخل إلى علم الفهرسة. ـ ط٣. ـ القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٧. ص ٦٦. والنص مأخوذ عن: محمد المهدى حنفى. اختيار مداخل الكتب فى الفهرسة الوصفية. ـ القاهرة: كلية الآداب، ١٩٦١. رسالة الماجستير، ص ٤١.

ويلاحظ أن أن دار الكتب قد أنشئت قبل القواعد المشار إليها بسبعين سنة تقريبا. ومن المؤكد أنها كانت تفهرس كتبها قبل هذه القواعد بطريقة ما ولكننا لم نعرف عنها شيئا.

(٥) محمد فتحى عبد الهادى، مصدر سابق، ص ٦٧. وهو ينسب إلى محمد رضا: مذكرة فى فن المكتبات. ويلاحظ أيضا أن مكتبة جامعة القاهرة قد أنشئت سنة ١٩٢٧.

(٦) أشرت إلى رسالة الأستاذ محمد المهدى فى الفقرة (٤).

(٧) محمود الشنيطى. قواعد الفهرسة الوصفية للمكتبات العربية/ إعداد محمود الشنيطى، محمد المهدى. ـ ط٢ . ـ القاهرة مجلة المكتبات العربية، ١٩٦٤. ـ ٧٩ ص.

(٨) محمد فتحى عبد الهادى، مصدر سابق، ص ٦٨.

(٩) سعد الهجرسى، التقنينات العربية للوصف الببليوجرافى. ـ ط ٢. ـ القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٧٦. ـ ٣ مج.

(١٠) محمد فتحى عبد الهادى، مصدر سابق، ص ٧١.

(١١) جورمان، ميشيل. موجز قواعد الفهرسة الأنجلو أمريكية فى طبعتها الثانية المراجعة/ إعداد ميشيل جورمان؛ تعريب محمد فتحى عبد الهادى، نبيلة خليفة جمعة. ـ ط ١. ـ القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٢.

(١٢) قواعد الفهرسة الأنجلو ـ أمريكية، الطبعة الثانية مراجعة ١٩٨٨ مع تعديلات ١٩٩٣/ تحرير ميشيل جورمان، بول و. وينكلر؛ تعريب محمد فتحى عبد الهادى، نبيلة خليفة جمعة، يسرية عبد الحليم زايد. ـ القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٦. ـ ٢ مج.

(١٣) محمود الشنيطى. مداخل المؤلفين العرب: القائمة الأولى إلى عام ١٢١٥هـ ـ ١٨٠٠م/ إعداد محمود الشنيطى، عبد المنعم السيد فهمى. ـ القاهرة الجمعية المصرية للوثائق والمكتبات، ١٩٦١.

(١٤) ناصر محمد السويدان. مداخل المؤلفين والأعلام العرب/ إعداد ناصر محمد السويدان، محسن السيد العرينى. ـ الرياض: جامعة الرياض، عمادة شئون المكتبات، ١٩٨٠.

(١٥) فكرى زكى الجزار. مداخل المؤلفين والأعلام العرب حتى عام ١٢١٥هـ = ـ١٨٠٠م. ـ الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٩٩١ ـ ١٩٩٤. ـ ٤ مج.

١٦) محمد فتحى عبد الهادى. اتجاهات حديثة فى الفهرسة/ تأليف محمد فتحى عبد الهادى، نبيلة خليفة جمعة، يسرية زايد. ـ القاهرة: مكتبة الدار العربية للكتاب، ١٩٩٧. ـ ص ٤٥ ـ ٥٠.

١٧) محمد فتحى عبد الهادى. المدخل إلى علم الفهرسة، مصدر سابق، ص ٥٩ ـ ٦٢.

(١٨) محمد فتحى عبد الهادى. اتجاهات حديثة فى الفهرسة، مصدر سابق، ص ٤١ ـ ٤٤.

(١٩) المصدر السابق، ص٤٤.

(٢٠) المصدر السابق، ص ٥١.

(٢١) حسنى عبد الرحمن الشيمى. اتجاهات حديثة فى الفهرسة: عرض وتحليل. دراسات عربية فى المكتبات وعلم المعلومات، س٣، ع١، ١٩٩٨. ص ١٨١ ـ ١٨٣.

(٢٢) انظر فى هذا على سبيل المثال: عبد الوهاب عبد السلام أبو النور. دراسة مقارنة لبعض خطط التصنيف الببليوجرافى لاستنباط الأسس لخطة عربية للتصنيف. ـ القاهرة: كلية الآداب جامعة القاهرة، ١٩٦٧. رسالة الماجستير.

(٢٣) التعديلات العربية للتصنيف العشرى لديوى تكاد لا تقع تحت حصر،وقد بدأت منذ أكثر من خمسين سنة، وفى كل يوم نفاجأ بتعديل جديد، بل إن ديوى يُعَدِّلُ فى كل مكتبة عربية، ولاتكاد تتفق مكتبتان على جميع أرقام تصنيف ديوى، بل لابد أن يكون هناك خلاف فى أرقام التصنيف. بل إن هذا يمكن أن يحدث فى تصنيف الموضوع الواحد فى المكتبة الواحدة، حيث تتعدد الممارسات ويتغير الأشخاص ولا يوجد فى أقسام الفهارس ملفات للقرارات ولا أدلة للممارسات، ولا قواعد لإعداد الفهرس المصنف، رغم أن الكتاب الوحيد عن الفهرس المصنف مترجم إلى العربية، ولكن هل استفادت المكتبات منه. أشك فى ذلك. وأنا أسوق حديثى هذا على أنه افتراض أو فرض علمى وأرجو من الباحثين والمشرفين عليهم أن يوجهوا طلابهم لدراسة هذه القضايا والموضوعات وأن يعطوها حقها، بدلا من الاتجاه إلى موضوعات أقل أهمية والتركيز، بل والتكالب، عليها. ولقد تصفحت دليل الرسائل الجامعية التى نوقشت فى قسم المكتبات بجامعة القاهرة، منذ إنشائه حتى سنة ١٩٩٦، ثم الرسائل المسجلة فى أقسام المكتبات العربية، فلم أجد إلا خمس رسائل فى التصنيف، ثلاثة منها فى موضوعات هامشية. وأنا أتساءل: أما آن الأوان لكى نتجه إلى القضايا الحقيقية فى مكتباتنا العربية فنركز عليها؟

(٢٤) عبد الوهاب عبد السلام أبو النور. دراسة مقارنة لبعض خطط... مصدر

سابق. الفصل الأول وهو عن التصنيف العشرى. وسوف تدرس هذه القضية فى الكتاب الثانى من هذه السلسلة، فى الفصل الثانى، وهو عن: خصائص التصنيف وحدوده، والعوامل التى تؤثر فى فاعليته.

(٢٥) يرتبط التصنيف بفكر الأمة، والأنظمة التى وضعت لثقافات أجنبية لا تصلح لثقافتنا العربية الإسلامية. ويجد القارئ تفصيل ذلك فى كتابنا: الخطة العربية للتصنيف: الإطار العام ونظرية المسلمين فى تنظيم المعرفة. القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٦.